

بسم الله الرحمن الرحيم

المستهل

الحمد لله المالك الحق، خلق الإنسان وأكرمه، ونعمه،
وصلى وسلم على رحمة العالمين، من جاء بالحق،
والعدل المبين، وعلى آله وصحبه أجمعين...

وبعد...

فيتعاضم الحديث هذه الأيام عن قضية (حقوق الإنسان)
في العالم، بسبب علو سلطان الظلم هنا وهناك،
واحتداد الحروب في غير ما مكان، وانفراط العدالة
الدولية، وتسلب الكبراء على الضعفاء، وضخامة الحرب
على الإسلام وشعائره، وتعمد التهميش لمناطق كثيره من
العالم، واستبداد طبقات برجوازية بأكثر خيرات الأرض، وحرمان
الفقراء والمسحوقين منها، فضلاً عن محاولة إلحاق هذه الإساءة
ومظاهر ذلك الظلم إلى الدين الإسلامي الرشيد، الذي جاء لتحرير
الإنسان وإغنائه، ورفع مكانته كما قال تعالى : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي
آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) (الاسراء: 70).

بل زاد على ذلك (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم).
(التين: 4)

في مظاهر وصور، لا تحصر عن التكريم الإلهي للإنسان، حيث حرم
ظلمه أو حبسه أو بخره، أو إهانته بغير وجه حق كما قال تعالى :
(إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ) (الشورى: 42).
وقال سبحانه : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) (النحل:
90).

في نصوص كثيرة تحوط الإنسان بالرعاية والعدالة، وضمان
الحقوق..

وذلك في السياق القرآني، أما (السياق النبوي)، وبسبب اتساع
السنه الشريفة، باعتبارها كاشفة ومفصلة لمجملات القرآن، فقد
أتت بالعجب العجاب، مما يتشدد به العالم اليوم عن الحقوق
الإنسانية، ورفعت الإنسان إلى منازل عليا، وصانته عن كل لوثة
ورزية.

بل قد تجاوزتهم في سبقها، بهذه الحقوق منذ (14) قرناً، وهم اعترفوا بهذه الحقوق وشرعنوا لها سنة (1949م).

فميشاقهم يكمل الآن (59) سنة،!! فهو لا يزال ناشئاً ومبتدئاً بالنسبة لما احتواه الشرع الإسلامي من حقوق جمة، ومواثيق ضخمة، سجلها من قديم الزمان، ودعا البشرية جمعاء إلى احترامها وتقديسها، وعدم ظلم الإنسان أو إهانتة...!!

ولذلك كانت البشرية قبل هذا التاريخ الإنساني الحديث، تعاني مرارة الحياة الظالمة، والقسطاس العدائي، الذي يقسم الناس في ألوانهم، ومناصبهم، وعرقياتهم، وشُنت حروب كبرى، واشتبهت أعراض وكرامات، وُتهبت أموال ومقدرات، بسبب المظالم الإنسانية المشتعلة، وفقدان الناس للمشكاة الإلهية الهادية.

ومع يقينهم بهذا الحقوق الآن، وصدورها قبل (59) سنة، لا يزال الإنسان مظلوماً منحوساً مهيناً.. في ظل هذه القوانين الوضعية، التي لا تفقه ميزان العدالة، وتخص به جنساً، أو ديناً غير دينها...!!

فمثلاً أكثر المجتمعات المتضررة من مشكلات انعدام الحقوق، هي المجتمعات الإسلامية، وغالب المجتمعات الفقيرة من بقاع العالم!!

فهذه الحقوق، تحسب وتمارس لصيانة (الإنسان الأمريكي والأوروبي) فحسب!!

فلا مقام لحقوق العربي أو الأسود الأفريقي، والشرقي آسيوي، والأسمر الأمريكي اللاتيني وأشباههم!!

بل نجد النقص العنصري، شديداً وواضحاً في إدارة ملف حقوق الإنسان!! رغم فضائح الإعلام المتكررة، وصيرورة العالم كقرية واحدة.. وتتضاعف هذه العنصرية ضد كل ما هو إسلامي على الخصوص، وأسباب ذلك مايلي:

أولاً : الخوف من المد الإسلامي المنتشر، الذي أضحى غازياً لأوروبا وأمريكا، وما حرب المأذن والنقاب إلا شكلاً من أشكال هذه الحرب...!!

الأربعون

الحقوق

ثانياً : اعتقادهم بسيطرة الإسلام من جديد، وعودة الحضارة الإسلامية الراهنة فيضعون أمامها العراقيل لتأخير ذلك كثيراً.

ثالثاً : امتلاء نفوسهم بالبغضاء تجاه الإسلام والمسلمين، بحيث لا تطاوعهم نفسياتهم على تسخير العدالة الإنسانية للعرب والمسلمين.

رابعاً : رسم صورته تشويهية للدين الإسلامي، حتى ينفر منه العالم المتمدّن، ويسمونه بكل صور التوحش والهمجية، ولذلك يكثر عندهم الحديث عن (ظلم المرأة) ووظفوا أذناً لهم، يجرون في هذا السياق، والله المستعان...

وبرغم ذلك كله، قد تجد بعض ضعيفي النفوس، معجباً بهم وبطروحاتهم، ويغتر بمدنيتهم الباذخة، وعدالتهم الزائفة، وكثرة ترداد (مصطلح حقوق الإنسان)، وأنه لا يوجد كتاب فقهي يشمل (هذا الباب) !!

ويسهم الخطاب الدعوي في ترسيخ ذلك، بسبب قصوره، وتجاهله لهذه الحقائق، وعدم تنصيبه على حقوق الناس ومطالبهم، خلا حديثه المتكرر عن حقوق الدول والحكومات، واحترام الأنظمة.. ونسي الإنسان المهان في بلد إسلامي وعربي، يصدع بالقرآن، وبغص بالثروات والمكتسبات!! وهذه خطيئة يتحملها الخطاب الدعوي، الذي يلاحظ ظلم الإنسان وحرمانه من حقوقه، ولا يتحدث عن ذلك، بل ربما شرعن مثل تلك المظالم والتجاوزات باسم طاعة ولاة الأمر، والمصلحة العامة، وأحاديث يجعلها في غير سياقها، ولا يذكر معها أخواتها الحقوقية والإنصافية !!

ولذلك أحببت أن أرسم هنا (خطأً دقيقاً) عن هذه الحقوق وعبر (السنة النبوية)، ليكون رسالة للأعداء، تعرفهم بديننا، وتذكيراً للأحياء المتجاهلين، لهذه الرسالة النبوية الحقوقية، والتي ضمنت كرامة الإنسان، وأتاحت له كل الحقوق المطلوبة هذه الأيام، بل زادت عليها أشياء لم تُذكر من قبل ولا الآن، كما سيأتي بيانه وتقريره من خلال هذه (الأربعين الحقوقية) من السنة النبوية.

الأربعون

وإنما نعتها **(بالأربعين الحقوقية)** اقتداء بالأعلام قبلي، الذين صنعوا أربعينيات في العلم والزهد والجهاد والرقائق استناداً منهم إلى حديث ضعيف شهير هو **(من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها، بعثه الله يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء) وفي روايه (كنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً).**

وهو مع كثرة طرقه، حديث ضعيف باتفاف الحفاظ، ولكن بعض العلماء أخذ به في فضائل الأعمال، مع ما ورد أصلاً في فضل نشر السنة وعظيم ثواب المبلغين للأخبار نحو **(نصّر الله امر سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلغه غيره) رواه أبو داود والترمذي من طرق وهو صحيح...**

ونعتي لها بالأربعين، كنوع اصطفاء وانتقاء، وإلا فإنّ أحاديث الحقوق والعدالة الإنسانية في السنه والصحاح تتجاوز المئات، ولكن حرصت على الحقوق الأساسية والتي تصدح بها الألسن هذه الأيام، وتذكر النموذج الغربي، وتتجاهل الوسام النبوي الإسلامي من ذلك !! وأنه كالبحر الزاخر، الذي لا ينضب في هذا المجال .. وهذه مشكلة التقليدية والتخلف في التربية العلمية والدعوية، وكفّ عجلة البحث والاستنباط من العمل والنظر، والانتهاج التلقيني المطلق، في التعليم وبناء العقول...!!

ولذلك سيتفاجأ كثير من الإسلاميين والعلماء التقليديين، من هذه النصوص التي تجسد حقاً أو تصنع عدالة إنسانية، حُرّم فيها الخلق أحقاباً عديدة، بل يحاول بعضهم أن ينفي وجودها هنا، وعدم الاعتراف بها !!

ولن أذكر هنا إلا النصوص الصحاح الثابتات، الخالية من الطعون والمكدرات، لأريهم سعة السنة وعظمتها، وأنها حاوية الإنسان وحاضنته من سائر الجوانب.

والله ولي التوفيق

**الأحد 16 شعبان 1432هـ
17/7/2011م**

الأربعون

(1) حق الكرامة الإنسانية :

قال صلى الله عليه وسلم : (أيها الناس ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا أعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى).

رواه أحمد بإسناد صحيح.

هذا الحديث أصل في تكريم الإنسان كما قال تعالى (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) (الاسراء: 70) وهم ينتمون إلى رب واحد، وإلى أب واحد، هو آدم عليه السلام، ولا كرامة لأحد على أحد بفضل اللون أو العرق أو النسب، ولكن الكرامة بالتقوى والدين.. كما قال تعالى : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (الحجرات: 13) وقوله صلى الله عليه وسلم، (أكرم الناس أتقاهم).

(2) حق الحياة:

قوله صلى الله عليه وسلم : (لن يزال المرء في فسحة من دينه، ما لم يُصَب دماً حراماً) رواه البخاري.

هذا الحديث أصل في تحريم قتل النفس، وأن الأصل في الإنسان الحياة، وليس الموت، خلقه لله لعبادته، ولعمارة الأرض على منهج قويم، ليس له أن يقتل نفساً بغير حق، ولا أن يقتل نفسه، أو ينتحر بسبب أقدار الحياة ومنغصّاتها كما قال تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً) (النساء: 29)، بل نهى الشارع الحكيم، حتى عن تمني الموت لضر نزل بالإنسان. وهذا دليل راسخ على فضل الحياة ومجاهدة النفس على عمارتها بالحق والنور المبين، وذلك هو مادة السعادة فيها...

(3) حق العيش الكريم :

ما جاء في صحيح مسلم عن أبي عثمان قال: كتب إلينا عمرو ونحن بأذربيجان يا عبّنة بن فرق، إنه ليس من كدك ولا كد أبيك، ولا من كد أمك، فأشبع المسلمين في

الأربعون

الحقة - ٤٠

رجالهم، مما تشبع منه في رحلك، وإياكم والتنعم، وزي أهل الشرك، ولبوس الحرير).

قال القاضي عياض رحمه الله في إكمال المُعَلِّم : (يعني إدراج أرزاقهم ، وقسم مال الله عليهم، ولا يؤثر نفسه عليهم، بلين العيش ولا كثرة مثول).

(4) حق الكلام :

قوله صلى الله عليه وسلم (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليصمت)

وجملة (فليقل خيراً): تشريع حقوقي للإنسان، أن ينطق بكل ما يعتقد أنه خير، ولا يسيئ للآخرين.

قال النووي رحمه الله شرح مسلم :

(معناه : أنه إذا أراد أن يتكلم، فإن كان ما يتكلم به خيراً محققاً يثاب عليه، واجباً أو مندوباً ، فليتكلم، وإن لم يظهر له أنه خير يثاب عليه، فليمسك عن الكلام، سواء ظهر له أنه حرام أو مكروه أو مباح مستوي الطرفين... الخ).

(5) حق الكرامة الشخصية :

قوله صلى الله عليه وسلم (سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر) كما في المتفق عليه عن ابن مسعود رضي الله عنهما..

قال القرطبي في المفهم شرح مسلم : (فسوق أي خروج عن الذي يجب من احترام المسلم، وحرمة عرضه وسبه).

فلا يجوز سب المسلم، ولا شتيمة ولا تعييره، ولا يُنْبز باللقب احتراماً لشخصيته.

(6) حق السفر والتنقل:

الأربعون

قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه المستضعفين في مكة (إن بأرض الحبشة ملكاً لا يُظلم عنده أحد، فالحقوا ببلاذه، حتى يجعل الله لكم فرجاً ومخرجاً مما أنتم فيه).

رواه البيهقي بسند حسن.

فهذا نص صحيح صريح في حق الإنسان في السفر، وحرته للتنقل، لا سيما عند الحاجة والاضطهاد، (ألم تكن أرض الله واسعة منها فتهاجروا فيها) ويشبهه حديث الصحيحين في الذي قتل مائة نفس، قال له الرجل العالم (انطلق إلى أرض كذا وكذا، فإن بها أناساً يعبدون الله، فاعبد الله معهم، ولا ترجع إلى أرضك، فإنها أرضٌ سوء). وإنما قال له ذلك باعتبار أن حق السفر طبيعة بشرية، يفعلها الإنسان للرزق وللتعلم وللسياحة والتفكير ولطلب الأمن والنجاة من عدو، ولهذا قال تعالى (وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) (النساء: 101) وكأنه أمر طبيعي للإنسان...!!

(7) حق التعليم :

حديث أبي رفاعه رضي الله عنه قال: جئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقلت: رجل غريب جاء يسأل عن دينه، لا يدري ما دينه، فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم إليّ وترك الخطبة، ثم أتى بكرسي، غُملت قوائمه من حديد، فقعده عليه رسول الله، فجعل يعلمني مما علمه الله، ثم أتى خطبته قائماً.

رواه مسلم في صحيحه.

فحينما يقوم الراعي بتعليم فرد غريب، ويقطع خطبته كذلك، يؤكد استحقاق الطالب لذلك، فمن باب أولى من يملك الأموال والولايات الميسرة، لبناء المدارس والجامعات، واستدعاء كل الأدوات التعليمية. الماحقة للأمية، والناهضة بالأمة، إلى التحضر والارتقاء، لا سيما أطراف البلدة، والمناطق المنسية والمهمشة. ولما أسلم عمير بن وهب رضي الله عنه في قصته المشهورة، قال صلى الله عليه وسلم :

الأربعون

الحق في دينه، وعلموه القرآن، وأطلقوا له أسيره).

(8) حق التمويل :

حديث الأعرابي جاذب الرداء، قال يا محمد مُزلي من مال الله الذي عندك، فضحك عليه الصلاة والسلام، وأمر له بعتاء .

أخرجاه في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه.

(9) حق المشورة :

قوله صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية :
(أشيروا عليَّ أيها الناس).

كما في صحيح البخاري

ويُروى نحو ذلك في غزوة بدر وفي حادثة الإفك.

وهذا أصل في إشراك الناس في العملية السياسية، والقرارات المصيرية، لا سيما وأنها تصدر من الراعي المسئول الذي يرفض الاستبداد، ويأبى حرمان الناس من ذلك، وفي ذلك من التعاون والمفاهمة، والتواضع، وتعميق اللحمة ما لا يخفى!!

(10) حق المناصحة :

قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشهير، الذي أضحى قاعدة كلية شرعية (الدين النصيحة) قلنا لمن.
قال (لله ورسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم).

رواه مسلم في صحيحه.

قال الخطابي رحمه الله: وأما النصيحة لأئمة المسلمين فمعاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفلوا عنه، ولم يبلغهم من حقوق المسلمين، وترك الخروج عليهم، وتآلف قلوب الناس لطاعتهم، وأن يُدعى لهم بالصلاح، وأن لا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، والمشهور أن أئمة المسلمين هم الخلفاء والولاة، وقيل

الأربعون

الحقيقة

هم أيضا علماء الدين، فتجب محبتهم، والإصغاء لقولهم ونصرتهم وإحسان الظن بهم.

الأربعون

الحقّة - حقّ العدالة الكاملة:

قوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه تعالى
(يا عبادي إني حرمتُ الظلمَ على نفسي، وجعلته بينكم
محرمًا فلا تظالموا).

رواه مسلم في صحيحه.

هذا نص في تحريم الظلم، ووجوب إدارة الناس بالعدل،
والقسطاس المستقيم، وإنما حرم الظلم لما فيه من مفسد
خطيرة، على الإنسان نفسه، وعلى مجتمعه الذي سيدوق حرارة
التفرقة والنزاع والطبقية، وبخس الحقوق، وشحن النفوس،
وانهيار الأخلاق، وتفشي الجرائم والموبقات.

(12) حق الذات الإنسانية :

ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم، قام لجنازة يهودي،
فاستنكر الناس فقال :
(أليست نفساً)؟!

أخرجاه في الصحيحين.

قال ابن حزم رحمه الله :

" نستحب القيام للجنازة إذا رآها المرء - وإن كانت جنازة
كافر - حتى توضع أو تخلفه ، فإن لم يقم فلا حرج " انتهى.

(13) حق نشر العلم :

قوله صلى الله عليه وسلم (مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ
فكتمه، ألحِم يوم القيامة بلجامٍ من نار)

رواه أبوداود والترمذي بإسناد حسن.

وعلى هذا النص الجلي، لا يجوز منع العالم أو الداعية من نشر
العلم وبثه مادام متمكناً وأهلاً لذلك، ولا يجوز له هو كتمان شيء
من الحق، بدون عذر، وإلا استوجب هذه العقوبة المغلظة،

الأربعون

الحكمة

واللجام هو ما يوضع في فم الدابة، استُعير هنا مكافاة له حيث ألجم لسانه بالسكوت، قال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) (البقرة : 159).

(14) حق حماية العرض والمال :

قوله صلى الله عليه وسلم (إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا) أخرجاه... وصح عنه قوله صلى الله عليه وسلم (من قُتِلَ دون ماله فهو شهيد).

هذه النصوص وأشبهاتها تعطي الحق للإنسان، في حماية عرضه وماله، وأنه يذود دون ذلك بقدر استطاعته..

(15) حق التملك :

قوله صلى الله عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه)

وهنا أضاف المال إليه، وحرّم الاعتداء عليه، أو بخسه، أو ظلمه في نصوص كثيرة تؤكد أن تملك الإنسان للأموال والمقتنيات طبيعة فطرية، وشعور غريزي، لا يمكن حرمانه منه، وقد قال تعالى (وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) (الفجر: 20)...

(16) حق الزواج :

قوله صلى الله عليه وسلم (يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة، فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج) .

أخرجاه عن ابن مسعود رضى الله عنه..

وهذا حق فطري، لا يجوز لنظام أو إنسان أن يمنعه منه، أو يقننه بطريقة عنصرية لا تمت للإسلام بصلة، فالمسلم يحق له نكاح

الأربعون

المسلمة أيا كان لونها وفكرها، مادامت عفيفة، وأجاز له الشارع نكاح الكتابيات العفيفات كما في آية المائدة (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) (المائدة: 5)

قال السرخسي رحمه الله في المبسوط : "ولا بأس أن يتزوج المسلم الحرة، من أهل الكتاب لقوله تعالى: "والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب"

(17) حق الاتجار والتكسب:

قوله صلى الله عليه وسلم (رحم الله امرءاً سمحاً، إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا اقتضى) وفيه أحقية المرء بممارسة البيع والشراء، والأخذ والعطاء، بشرط تجنب المحرمات والمشتبهات، والظهور بمظهر التاجر السمع الصدوق.

(18) حق الإطعام :

قوله صلى الله عليه وسلم (أطعموا الجائع) رواه البخاري في صحيحه.

كل جائع في المجتمع يجب علينا إطعامه، بتقديم الطعام له، وسد جوعته، أو تسهيل العمل المناسب الذي يقتات منه، ليعف نفسه، ويصان عن مستنقع البطالة القاتلة...!!

وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم (ما آمن بي مَنْ بات شبعان، وجاره عنده جائع).

فإذا تعين ذلك على الجار الملاصق به، فكيف بالراعي والمجتمع الذي يُنسب إليه، ويدود عنه حباً وولاءً؟!

(19) حق التقاضي :

قوله صلى الله عليه وسلم اليهودي الذي تقاضاه حقه، وأغلظ له، فهمَّ به أصحابه : (دعوه فإنَّ لصاحب الحق مقالاً). أخرجاه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

هذا نص صريح في حرية التقاضي للإنسان وأخذ حقه، ولو كان مع وجيه أو مسئول كبير..

(20) حق الجهاد الفكري :

قوله صلى الله عليه وسلم (أفضلُ الجهادِ كلمةُ حقٍ عند سلطان جائر) أخرجه أبوداود والترمذي وابن ماجه.

وفي روايه أخرى (سيد الشهداء حمزة، ورجل قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه فقتله) . أخرجه الحاكم والطبراني في الأوسط وهو صحيح بمجموع طرقه.

وهذا نوع من حرية التعبير ونشر الحق، لا سيما إذا بان الظلم، وظهرت المناقفة وتجلت الأخطاء، فيجب على العالم المقتدر، بيان الحق، والصدع به بأدابه ومناسباته، وهو جهاد فكري، لا مثيل له، ويدفع الله به عن الأمة كثيراً من الفساد، لا سيما إذا لم يجد الظالم من ينصحه ويذكره بالله تعالى : قال تعالى (فقولاً له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى) (طه: 44).

(21) حق الاعتراض:

ما حصل في صلح الحديبية من قبول النبي صلى الله عليه وسلم لشروط الصلح واعتراض عمر رضي الله عنه ومراجعته لرسول الله، ولأبي بكر وقوله (ألسنا المسلمين، أليسوا المشركين، ألسنا على الحق، علام نعطي الدنيا في ديننا)؟!

أخرجه البخاري في صحيحه.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: ويستفاد من هذا الفصل، جواز البحث في العلم، حتى يظهر العلم. وفيه فضل الاستشارة، لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الأتباع .

(22) حق إنكار المنكر :

الأربعون

قوله صلى الله عليه وسلم (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكِرًا فليغيره بيده، فَإِنْ لم يستطع فبلسانه، ومن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان).

رواه مسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه.

وهذا حق شرعي يكفل للبصير القادر، إنكار المنكر، بشرط القدرة، وعدم الوقوع في أنكر منه كما قال ابن تيمية رحمه الله: (ليكن أمرك بالمعروف بمعروف، وإنكارك المنكر بلا منكر)!!

(23) حق الدلالة على الخير :

قوله صلى الله عليه وسلم (من دلَّ على خير فله مثل أجر فاعله) وفي لفظ (الدال على الخير كفاعله).

(24) حق نصرة المظلوم :

قوله صلى الله عليه وسلم (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) أخرجه البخاري .

هذا حق إنساني واجتماعي، يقوم به الخيار العدول، لحماية المظلومين والمستضعفين، والترافع عنهم، واسترداد حقوقهم ممن ظلمهم، أو غشهم، وذاك دلالة على رفض الظلم، وتسليط الأقوياء على الضعفاء، الذين قال الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم (أبغوني ضعفاءكم، هل تُنصرون وتُرزقون إلا بضعفائكم، بدعائهم واستغفارهم)، وأمر صلى الله عليه وسلم أصحابه بسبعة أشياء، منها (نصر المظلوم)

(25) حق الإحياء :

قوله صلى الله عليه وسلم (من أحيأ أرضاً ميتة فهي له).

رواه أبوداود والنسائي
والترمذي وقال: حسن صحيح.

الحاجة : قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله :

إحياء الموات، إنما يكون بحفره وتحجير، وبإجراء الماء إليه، وبنحوها من وجوه العمارة، فمن فعل ذلك، فقد ملك به الأرض، سواء كان ذلك بإذن السلطان أو بغير إذن، وذلك لأن هذا كلمة شرط وجزاء، فهو غير مقصور على عين دون عين، ولا على زمان دون زمان، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم. والأرض الميتة هي التي لم تعمّر، شبهت عمارتها بالحياة وتعطيها بالموات.

(26) حق طلب الحاجات :

قوله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ لَهُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَاحْتَجِبْ دُونَ حَاجَتِهِمْ وَخَلَّتْهُمْ وَفَقَرَهُمْ، احْتَجِبَ اللَّهُ عَنْهُ، دُونَ حَاجَتِهِ وَخَلَّتْهُ وَفَقَرَهُ) رواه أبوداود والترمذي.

والخَلَّة بالفتح : هي الحاجة الشديدة، وهو نص صريح في مقابلة الناس والاستماع لحوائجهم، وتلبية مطالبهم، لا سيما الفقراء منهم، أو توكيل من يقوم بذلك، ولهذا لما ثلّي هذا الحديث على معاوية رضي الله عنه، جعل رجلاً على حوائج المسلمين.

(27) حق الحرية :

قوله صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة، قال الله تعالى : (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً ثم أكل عنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه، ولم يعطه أجره). أخرجه البخاري.

قال الحافظ في الفتح : (قال المهلب: وإنما كان إثمة شديداً، لأن المسلمين أكفاء في الحرية، فمن باع حراً فقد منعه التصرف فيما أباح الله له، وألزمه الذل الذي أنقذه الله منه) ويؤيد ذلك مقولة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه - التي باتت

الأربعون

الْحَقُّ -
مرجعية لمواثيق الأرض، (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً)؟!
فالإنسان يولد حراً، له حرية التصرف والانطلاق، بشرط عدم الإضرار بالآخرين، وفي حديث أهل مكة الذي يحسنه بعضهم بالشواهد وهو عند البيهقي في دلائل النبوة (اذهبوا فأنتم الطلقاء).

(28) حق الأسير :

قوله صلى الله عليه وسلم (وفكوا العاني) وهو الأسير، فيجب على المجتمع دعمه والعمل على إطلاق سراحه، لا سيما من كان منهم مظلوماً وأخذ بغير حق، ولم توجه له تهمة، أو أسر تعسفياً، كعادة النظم الجائرة، فيمكث سنوات بلا إجراء أو محاكمة، وترك هؤلاء المظلومين للضياع، من أشنع ما تقتربه المجتمعات تجاههم. والله المستعان.

وقد ارتبط هذا الحق بسجن عالمي كبير، في خليج جوانتناموا، الذي اصطلى المسلمون بحره، وقد بني على الظلم والعدوان، وكان من تداعيات الحرب على الإرهاب المزعومة!! وهي حرب على الاسلام حقيقة.. تبنته امريكا الجائرة، وحشرت جل العالم معها، ولم يستطع أحد دفع ذلك، حتى منظماتهم نقدته على استحياء! وسائر الدول العربية لم تسأل عن معتقليها إلا بعد تكشف فضائحه وجرائمه، والله المستعان.

(29) حق إبداء الرأي :

قوله صلى الله عليه وسلم في قصة حنين حينما رد السبايا على أصحابها، قال له بعضهم: قد طيننا ذلك لرسول الله فقال:

(إنا لا ندري من أذن منكم في ذلك، ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفع إلينا عُرفاؤكم أمركم)..

ففيه احترام لآراء الناس، لا سيما وأنها باتت من أملاكهم، وفيه معنى الاستفتاء العام، الذي يجريه المسئول لمعرفة انطباعهم تجاه موضوع معين.

(30) حق الاستثبات :

قوله صلى الله عليه وسلم لضمّام بن ثعلبة ، وقد جاء سائلاً متثبتاً عن الإسلام :

(سل عما بدالك)

حينما قال له : إني سأئلك فمشدّد عليك في المسألة، فلا تجد عليّ في نفسك.. وهو متفق عليه..

قال القاضي عياض رحمه الله : (والظاهر أن هذا الرجل، لم يأت إلا بعد إسلامه، وإنما جاء مُسْتَبْتاً ومشافهاً للنبي صلى الله عليه وسلم).

الأربعون

الحقة - ٤٠ -

(31) حق الاختيار :

قوله صلى الله عليه وسلم : (يا وابصة، استفت قلبك، البر ما أطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في القلب، أو تردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك).

صحيح .

هذا الحديث أصل في حق الاختيار الشخصي للإنسان، ونفي محاكاة الناس أو تقليدهم، ولكنه صالح في القلب السليم والمستقيم، حيث لا هوى ولا تمنٍّ أو شهوة !

قال القرطبي في المفهم : لكن هذا إنما يصح ممن نور الله قلبه بالعلم، وزين جوارحه بالورع، بحيث لا يجد للشبهة أثراً في قلبه، كما حكي عن كثير من سلف هذه الأمة.. ومما يؤكد حق الاختيار أحاديث استثمار الأيم واستئذان البكر كما قال (الأيم تُستأمر، والبكر تُستأذن) وقال لبريرة في قصتها المشهورة مع زوجها مغيث: (لو راجعته . قالت : يا رسول الله أتأمرني؟ قال: إنما أنا شافع , قالت: لاجاجة لي فيه) رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه قال (ذاك مغيث عبد بني فلان - يعني زوج بريرة - كأنني أنظر إليه يتبعها في سبك المدينة يبكي عليها)!!

(32) حق البلاغ :

قوله صلى الله عليه وسلم : (من يؤويني وينصرني حتى أبلغ رسالات ربي، وله الجنة).

أخرجه أحمد وابن حبان وهو صحيح.

واشتهر قوله صلى الله عليه وسلم : (بلغوا عني ولو آية) رواه البخاري.

وهما أصل في شرعي البلاغ والدعوة لحملتها، ومن لديهم الأهلية للتبليغ، ولو بشئ يسير كآية والحديث.. ويشدد البلاغ حين غلبة الجهل، وعموم الغفلة ، وضياع الناس.

الأربعون

الْحَقِّقَاتُ
قال المُنَاوِي (بلغوا عني، أي انقلوا عني ما أمكنكم، ليتصل بالأمة نقل ما جئت به.. وخص الآية لأنها أقل ما يفيد في التبليغ)...

(33) حق السلم الاجتماعي :

قوله صلى الله عليه وسلم : (مَنْ أَسَارَ عَلَى أَخِيهِ بحديدة، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ). أخرجاه في الصحيحين .

قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه على مسلم (فيه تأكيد حرمة المسلم والنهي الشديد عن ترويعه وتخويفه، والتعرض له بما قد يؤديه..سواء كان هذا هزلاً ولعباً أم لا، لأن ترويع المسلم حرام بكل حال).

وقد صح حديث (لا يحل لمسلم أن يروِّع مسلماً) كما عند أحمد وأبي داود في سننه..

وفي حديث الصحيحين لمن حمل النبل بين الناس قال : (فليُمسك نِصَالَهَا أَنْ تَصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ).

(34) حق التجمع والاعتصام :

قوله صلى الله عليه وسلم : (لقد طاف بآل محمد نساءً كثير، يشكون أزواجهن، ليس أولئك بخياركم)! رواه أبوداود بإسناد صحيح.

والمراد أنهم تجمعوا متكاثرين عند بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يشكون أزواجهن الضرايين لهن، فأقر صلى الله عليه وسلم عملهن في التجمع والشكوى، ثم ذمَّ أزواجهن بقوله (ليس أولئك بخياركم)!!.

وهذا التجمع فطري في الإنسان، حيث يأوي إلى إخوانه، للسلام والتلاقي والتشاكى، إلى أن يتوحدوا على فكرة، تزيد من صلتهم والتحامهم، ولا سيما عند وقوع الظلم أو الشعور بالحرمان، وقد أقرت المواثيق الدولية هذا الحق الإنساني، فأعجب ممن ينسب

للإسلام تجريمه، وهو الآتي بحفظ حقوق الإنسان ، قبل أولئك المتشدين !!

(35) حق التنظيم والتنسيق :

قوله صلى الله عليه وسلم : (لقد شهدت في دار عبدالله بن جُدعان، حلفاً ما أحب أن لي به حُمْر النعم، ولو دُعيت في الإسلام إلى مثله لأجبت)

وهو ما عُرف بحلف الفضول أو المُطِيبين.. رواه أحمد والبخاري والبيهقي وهو صحيح بشواهده .

وهو أصل في تنظيم الجمعيات والتكتلات الإغاثية والخيرية والاجتماعية والعلمية، التي تخدم الأمة، وتحفظ المجتمع، وتغطي عجز الحكومات أحياناً، مع ضرورة تقنينها بقوانين إرشادية ورقابية، وليس قمعية، تعلي من شأنها، وتراقب أداؤها. وفي قوله (ولو دُعيت إلى مثله في الإسلام...) وهو الراعي، يجيز لمن يصنع خيراً، أو يدفع ظلماً ، أو يحمي طبقة، بشرط عدم الإضرار بالآخرين..

وأما الحديث الصحيح (لا حلف في الإسلام، وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة)، فمحمول على الأحلاف المذمومة شرعاً..

قال النووي رحمه الله (الموآخاة في الإسلام، والمخالفة على طاعة الله، والتناصر في الدين، والتعاون على البر والتقوى، وإقامة الحق، هذا باق لم يُنسخ) !!

(36) حق المراقبة والمحاسبة :

قوله صلى الله عليه وسلم : في قصة عبدالله بن اللُّثبية، الذي أهدى له شئ فقبله وقد بعثه رسول الله جابياً للصدقات، فقام على المنبر خطيباً (ما بال عامل أبعته فيقول هذا لكم، وهذا أهدي لي، أفلا قعد في بيت أبيه أوفي بيت أمه، حتى ينظر أيهدى إليه أم لا ؟! والذي

الأربعون

الحَقِّقْهُ
نفسُ محمدٍ بيده، لا ينال أحد منكم منها شيئاً، إلا جاء يوم
القيامة يحمله على عنقه، بغير له رُغاء، أو بقرة لها
خُوار، أو شاة تئعر) أخرجاه في الصحيحين.
قال النووي رحمه الله : (فيه محاسبة العمال، ليُعلم ما
قبضوه، وما صرفوا).

(37) حق العمل والسعي :

قوله صلى الله عليه وسلم : (ما أكلَ أحدٌ طعاماً ما قط
خيراً من أن يأكل من عمل يد وإن نبيَّ الله داود كان
يأكل من عمل يده)
رواه البخاري

قال الحافظ في الفتح : في الحديث فضل العمل باليد، وتقديم
ما يباشره الشخص بنفسه على ما يباشره بغيره..

وفي المسند بإسناد حسن، عن رافع بن خديج قال : قيل
يا رسول الله أي الكسب أطيب؟! قال: (عملُ الرجلِ
بيده ، وكلُّ بيعٍ مبرور).

ولأهمية العمل وشرفه، حضَّ الإسلام على العمل والكسب ولو في
أهون الأشياء، أو ما يحقُّره الناس، كما في صحيح البخاري عن
الزبير رضى الله عنه ، قال : قال النبي صلى الله عليه
وسلم: (لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْبَلَهُ فَيَحْتَطِبَ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ
يَسْأَلَ النَّاسَ أَنْ يُعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ)!!.

وقد طبق صلى الله عليه وسلم ذلك في حياته، برعيه
الغنم وقال (كنت أرها على قراريط لأهل مكة).

قوله صلى الله عليه وسلم : (اللهم إني أحرص حق الضعيفين، المرأة واليتيم).

رواه النسائي بسند حسن.

ومعناه ، ألحق الحرج أي الإثم لمن ضيع حقهما، ولم يهتم بهما وحالهما في الضعف والاحتياج...

وحق المرأة هنا يشمل العيش الكريم، واختيارها للزوج، ومهرها، وعدم إهانتها وشورها، وعملها للكسب، وحقها في التملك، والتعليم وسائر ما تقدم، بشرط عدم تشبهها بالرجال، أو مخالطتهم، أو عدم الملاءمة لشخصيتها!!

وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم:

(ما أكرمهن إلا كريم ، ولا أهانهن إلا لنيم) وقال:
(النساء شقائق الرجال).

وهذا الحق لا يشمل حال المرأة في الغرب وفي المجتمعات العلمانية، من ترك الحجاب، والتحليل، ومخالطة الرجال، والولاية العامة، وأشباها مما أهان المرأة، وجعلها سلعة تباع وتشتري، وتستعمل للدعايات!!

(39) حق العدالة الاجتماعية :

قوله صلى الله عليه وسلم : في حديث المرأة المخزومية التي شفع فيها، أسامة رضى الله عنه (إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف، أقاموا عليه الحد، وأيم لو أن فاطمة بنت محمد سرقت، لقطع محمد يدها).

أخرجاه في الصحيحين.

هذا من أحسن الأحاديث في تقرير (مبدأ العدالة الاجتماعية) في الأحكام والحقوق وتطبيق الحدود، ووزن الناس بميزان العدل، الذي لا يفرق بين لون أو شكل أو طبقة أو نسب !!

الأربعون

قال ابن علان المكي : (فيه أن شرف الجاني لا يسقط الحد عنه، وأن أحكام المولى سبحانه يستوي فيها الشريف والوضيع...)

وهذا النص الشريف العادل، يقضي بالعدالة الكاملة، في كل شئ، ويساوي بين الناس، ويجعلهم في طبقة واحدة كلهم تحت طائلة الشرع والعدالة.

فليس ثمة أغنياء وفقراء، وشرفاء ووجهاء، وسادة وعبيد ، ورعاة ومرعيون .. بل الكل سواسية تحت الحكم وقانون العدالة...! حتى يضمن المجتمع السلامة، ويصل إلى بر النجاة والأمان.. وإلا كان مهدداً بالهلكة التي يتنوع صورها وتأتيه بغتة وهو لا يحس ولا يشعر...!

(40) حق الضعيف:

قوله صلى الله عليه وسلم : (أبغوني ضعفاءكم، فإنما تُرزقون وتُنصرون بضعفائكم بدعائهم واستغفارهم)..
رواه أبوداود الترمذي والنسائي بسند صحيح
وورد في الصحيح بلفظ (هل تُنصرون وتُرزقون إلا بضعفائكم).

وهذا أصل عظيم ي بيان حق الضعيف، وأن ضعفه يُجبر بعناية المجتمع به، وبحمله، وحل مشكلته، وهو مصطلح عام يشمل الضعفاء والمساكين، والنساء، والأرامل والأيتام والمرضى والشيخوخ والعجزة والملهوفين، وأشباہهم، ممن يصدق عليهم مسمى الضعف...

فيجب علينا دعمهم، وتخصيص مرتبات شهرية، ومعونات تحفظهم، وتصون حياتهم وتكفهم عن التسول أو الضياع، وإلا لم نقم ميزان العدالة الكاملة، ويؤلمنا أن نقصر في حقوقهم، ونعاملهم إذا أخطأوا بتطبيق الحدود عليهم دون غيرهم!! على نظرية العقوبات للضعفاء دون الشرفاء، والله المستعان...

وهم يستحقون منا تقريبتهم وإيواءهم حدائق الرحمة الاجتماعية، التي قال فيها صلى الله عليه وسلم.. (من

الأربعون

لا يرحم لا يُرحم) وقال : (الراحمون يرحمهم الرحمن،
ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء). وهما
خبران صحيحان.

(41) حق حرمة البيوت :

قوله صلى الله عليه وسلم : عن أبي هريرة رضي الله
عنه (من اطلع في بيت قومٍ بغير إذْنهم، فقد حلَّ لهم أن
يفقأوا عينه)...

وعند الصحيحين بلفظ (لو أنَّ رجلاً اطلع عليك بغير إذن،
فقدفته بحصاة ففقات عينه ما كان عليك من جناح) وزاد
أبوداود والنسائي بسند صحيح (فلا دية له ولا قصاص)...

وهذا الحديث أصل في حرمة البيوت، وفي وجوب الاستئذان، لأن
الاستئذان من أجل البصر.

قال الحافظ في الفتح: (ويؤخذ منه أنه يُشرع الاستئذان على
كل أحد، حتى المحارم لئلا تكون منكشفة العورة).
وعلى ذلك محرم اقتحام البيوت، أو اعتقال أهلها بالقوة والعسف،
أومداهمتها ليلاً وترويع الضعفة والنائمين، بلا مسوغ شرعي، لا سيما
وأنه أشنع من مجرد النظر أو محاولة التجسس !!

(42) حق الاجتماع:

جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "حق المسلم
على المسلم ست: قيل: وما هنَّ يا رسول الله؟ قال: إذا
لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك
فانصَح له، وإذا عطس فحمد الله فشَمَّته. وإذا مرض
فعُدَّه، وإذا مات فاتَّبَّعه"

وهي تشمل رد السلام، وإجابة الدعوة، وبذل النصيحة،
وتشميت العاطس، وعيادة المريض، واتباع الجنازة، ففي
الأول والثاني، يبين التواضع والتوقير، وفي الثالث
والرابع الشفقة والحنو، وفي الخامس والسادس،
تنكشف اللحمة الاجتماعية.

(43) حق المريض:

قوله صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) أخرجاه في الصحيحين عن ابن عمر، وهو يشمل المريض وغيره، ويندرج المرض تحت حق الضعيف، لا سيما ذوو الدخولات المتدنية التي لا تفي بمتطلبات الحياة المدنية، فيجب علينا علاجه، وتوفير الدواء له، ومساعدته في العمليات المكلفة، فضلا عن عيادته والاطمئنان على صحته، وتوفير كل دواعي الراحة له. ويدخل في ذلك ذوو الاحتياجات الخاصة كالمعاقين والمكسحين والزمنين.

(44) حق المواطنة في القطر الواحد:

والأصل في ذلك، حديث الوثيقة الدستورية، التي هي أقدم وثيقة في التاريخ الانساني، وقد أخرج حديثها ابن اسحاق والبيهقي في سننه وغيرهما بأسانيد لا تثبت، ولكن تشهد لها ولبعض نصوصها، نصوص أخرى في الصحاح والسنن، مما يدل على أن لها أصلا، وهنا أول مفرداتها:

«هذا كتاب من محمد رسول الله، بين المؤمنين من قريش واهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم، انهم أمة واحدة من دون الناس»
فقوله: أمة واحدة هنا، يفيد أنهم متساوون في الحقوق والانتماء، لا يقصون ولا يظلمون.

(45) حق المتهم:

حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: "ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو، خير من أن يخطئ في العقوبة".

رواه الترمذي في سننه والحاكم في مستدركه والبيهقي في سننه الكبرى، بأسانيد ضعيفة، لكن بمجموعها تتقوى لتصبح حجة في الباب، ولذلك عمل المسلمون بقاعدة درء الحدود بالشبهات، وقد روي الحديث مرفوعاً وموقوفاً والموقوف أصح، ومثله لا يقال

الأربعون

من قبيل الرأي، فيكون من قبيل المرفوع حكماً، والله أعلم.

وقد حكى ابن المنذر الإجماع على هذه القاعدة، فيه تغليب جانب المسامحة والشك في حق المتهمين، لا سيما من يؤخذ بمجرد الظنة، والميل إلى مبدأ العفو، ما لم تظهر الإدانة.

وإذا كانت التهمة قائمة، فلا يذل ولا يهان، ويسمح له بكل الإجراءات الحقوقية من توكيل محامي للدفاع، والنطق باطمئنان لوسائل الإعلام، وعلنية الجلسات، وحضور أهله ومحبيه، إذا تطلب الأمر ذلك، وحرمة تعذيبه ليعترف بالباطل، فقد ورد في صحيح مسلم عن هشام بن حكيم بن حزام -رضي الله عنه- أنه مر بالشام على أناس من الأنباط، وقد أقيموا في الشمس، وضُرب على رؤوسهم الزيت!

فقال: ما هذا؟!!!

قيل: يعذبون في الخراج! وفي رواية: خُبسوا في الجزية.

فقال هشام: أشهد لسمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول:

((إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا)).

فدخل على الأمير فحدثه، فأمر بهم فخلوا.

قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم:

(هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى التَّعْذِيبِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ التَّعْذِيبُ بِحَقٍّ كَالْقِصَاصِ، وَالْحُدُودِ، وَالتَّعْزِيرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ) اهـ.